



وزير رياضة المغتربين!!

للجالية اليمنية هناك، عبر الوزير خلالها عن سعادته بالنشاط الرياضي الواسع، مؤكداً دعم وزارته المستمر لهذه الأنشطة. نقول لوزيرنا القهالي: اترك الجماعة يطلبوا الله على بطونهم وعيالهم وتلحقهم بالدبور الى هناك، اذا كان فيك خير مارحلو عشرات الاف بتلك الصور المهينة!!

المتابع لتحركات وزير المغتربين ورحلاته المتعددة يجد أغلبها الى المملكة العربية السعودية وكان اليمن ليس لديها مغتربون إلا هناك!! آخر اهتماماته المهمة وذات الأهمية بمغتربيننا كانت في المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية والمتمثلة بحضور مباراة

عين على الحكومة

العدد: (1696)

الاثنين

2014 / 2 / 3 م

3 / ربيع ثاني / 1435 هـ

9

الميثاق



فضائح موثقة عن «أخونة» وزارة التربية والتعليم

كشف رئيس لجنة التربية والتعليم (جبهة انقاذ) صبري الحكيمي - عن اصدار وزير التربية والتعليم الدكتور عبد الرزاق الاشول لعدد 115 قراراً جديداً بتعيين مدرّاء مدارس في عدد من مدارس الجمهورية ينتمي جميعهم لحزب واحد هو تجمع الإصلاح..

نقل 70 موظفاً من الداخلية الى التربية والتعليم

استبدال «96» باحثاً في مركز البحوث والتطوير التربوي بنشطاء إصلاحيين

بدل الكفاءة والنشاط بدل الخبراء والولاء الحزبي بدلا عن الولاء للوطن. مشيراً إلى ان نزوع قيادة وزارة التربية والتعليم الحالية نحو توظيف مؤسسات التعليم في اليمن لخدمة أغراض سياسية وحزبية ضيقة واختلاق أزمة للنظام التعليمي تمثلت بإشكالية الوقوع بين التجديد والتجديد وما بين الابداع والاتباع، والحرص على تعزيز الهوية الإسلامية من منظور ايدلوجي (طائفي، وسياسي) دون مراعاة لخصائص ومتطلبات نمو الدارسين من الأنشطة بمسئولية علمية وتربوية ووطنية وحضارية.

وقال الدكتور المسوري ان قيادة الوزارة عمدت على اعداد مناهج اللغة العربية والرياضيات والعلوم لتلاميذ الصفوف (1-3) من التعليم الاساسي وتجريبية حالياً في 1200 مدرسة على مستوى الجمهورية خارج اطارها القانوني والمؤسسي المتمثل بمركز البحوث والتطوير التربوي المعني بالمناهج والتخطيط والتجديد التربوي وذلك لضمان الاستدامة والمحاسبة..

تعيين أكثر من 20 إصلاحياً مدرّاء عموم في ديوان الوزارة و 115 مدرّاء مدارس



وأضاف: ان تلك القرارات وغيرها لم تخضع للمعايير القانونية بل الغرض منها مواصلة عمليات الاقصاء والتهميش بحق العاملين في القطاع التعليمي والتربوي بهدف الاستحواذ على الوظيفة العامة وفق معيار الولاء وعمليات النشاط في إطار الحزب الواحد.. مشيراً إلى نقل قرابة (70) موظفاً من وزارة الداخلية للعمل في وزارة التربية والتعليم لاسباب غير معروفة.

وتطرق الحكيمي - في مؤتمر صحفي عقده السبت جمة انقاذ بصنعاء تحت عنوان رفضاً لتماذي الفساد واستمرار الأخونة في النظام التعليمي والتربوي - إلى عدد من الاختلالات الإدارية والفنية في السياسات والممارسات التربوية والتعليمية منها قيام وزير التربية والتعليم بإفساد مدونة الحكم الرشيد المقررة من قبل رئاسة الوزراء. من جانبه تحدث مستشار وزارة التربية والتعليم لشؤون الدراسات والبحوث وتطوير التعليم الأستاذ الدكتور محمد

التعديل.. إنقاذ حكومة فاشلة!!

الطريقة سيكون خارجاً عن مخارج الحوار والدستور والقوانين والمسئولية الوطنية والاخلاقية.. فقط سيكون قائماً على الانتهازية والتملك!! ببساطة لن تجد عاقلاً واحداً يبرر هذا التأخير في التعديل الحكومي، غير ان هناك من يتمسك بالفاشلين، أو يبحث لهم عن تعويضات ونياشين وأوسمة النجاح الفعلي!! كما انك لن تجد مجنوناً واحداً لا يهتدي إلى ان التعديل لا يزيد عن كونه «محفيًا» لإنقاذ حكومة فاشلة!!

قد تكون المناقشة المطولة مهمة للتعديل الوزاري في حكومة باسندوة التي يتمنى الشعب اليمني بأكمله ان تغير كاملة وليس مجرد تعديل.. على كل حال لاستبعد أن يكون التعديل في الوزارات وليس في الوزراء، مثلاً ننقل الداخلية لوزير الكهرباء، والكهرباء ننقلها لوزير الإدارة المحلية ليش لا، طالما والحقائب أصبحت مبوبة على الأحزاب ومن حقهم ان يعدلوا وفقاً لأغنية «هات لي قلبك وخذ قلبي معك»، والتعديل بهذه



حتى المحكمة العسكرية لا ترحم الجنود!!



الاحكام التي اصدرتها المحكمة العسكرية بحق «170» جندياً بتهم رفض الأوامر العسكرية والتي تمثلت بالحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنوات والفصل من قوات الجيش، كانت أحكاماً محل احترام وتقدير!! نتساءل ألم تنطبق هذه التهم على اولئك العسكريين الذين خيموا عام 2011م وما بعدها في شارع الستين بجوار منزل رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة ورفضوا أوامر قيادة اتهم العليا وتركوا مواقعهم العسكرية، وتسببوا بقتل هببة الجيش اليمني وذبحوها من الوريد الى الوريد؟ ما الذي فعلته المحكمة العسكرية إزاء الضابط الذي قام بقتل قائد القوات الجوية بجزمته.. ألم تكن هذه إهانة للمؤسسة العسكرية العظيمة بأكملها؟ أين هي المحكمة العسكرية مما يحصل للكثير من الضباط والصف والجنود اليوم من تعسف واقصاء وسجن في كثير من الأوبئة والمعسكرات الذين ابتلوا بقيادات حزبية أكثر منهم عسكريين؟! أين المحكمة العسكرية من الضباط

أين الناطق الرسمي؟

رغم صدور قرار جمهوري بتعيين ناطق عسكري، لا يزال المصدر العسكري المسئول هو المتحدث باسم هذه المؤسسة العظيمة التي تدفع يومياً ثمن حماقات بعض الساسة باهظاً.. بكل تأكيد.. اننا بحاجة الى ناطق في كل وزارة ليخلصنا من نذير الشوم «المصدر المسئول» ويكفينا خطه!! لكن ان يتم استشهاده وجرح العشرات من العسكريين يوم الجمعة الماضية في محافظة حضرموت، وتتضارب



الوزير والمنجم!!

أحد وزراء حكومة الوفاق أول ما يقرأ من الصحف زاوية الأبراج ويتابع حظه يومياً.. يقال ان هذا الوزير تواصل مع أحد المنجمين لمعرفة مستقبله الوزاري وهل سيطاله التغيير أم لا!! ورغم ان مسرب المعلومة لم يطلع على الرد الذي قاله المنجم للوزير، إلا انه أكد ان حالة الوزير المضطربة استقرت نوعاً ما وخفف من اتصالاته التي كانت لتعد ولاتحصى!!